التحضّر والبعد المكاني للتنمية

مجلة	
كلية التربية	جامعة الخرطوم
العدد السابع	السنة الخامسة
يناير 2013م ربيع الأول 1434هـ	

بروفسير / السيد البشرى محمد أحمد
قسم الجغرافيا – كلية التربية
جامعة الخرطوم

التحضّر والبعد المكاني للتنمية

بروفسير . السيد البشرى محمد أحمد
قسم الجغرافيا – كلية التربية
جامعة الخرطوم

المستخلص

مفهوم التحضر هو انتقال الأفراد من الريف إلى المدن ومراكز العمران . ومعروف أن للتنمية أبعاداً سياسية، واقتصادية، واجتماعية، إضافة إلى البعد المنسي خاصة في الدول النامية مثل السودان، ألا وهو البعد المكاني. والمكان هو المسرح أو الوعاء الذي تتم فيه ومن خلاله التنمية. والمكان لا يعني الموقع فقط، ولكن كل ما على الأرض من عمران وشبكات للنقل والمواصلات والاتصالات، وكل المرافق والبنيات التحتية والفوقية. ولكي يلعب المكان دوره لابد لكل هذه الشبكات أن تكون متماسكة ومتشابكة ومتناسقة حتى تتم عملية التنمية بالصورة المثلى. فشبكة مراكز العمران، مثلاً، يجب أن تكون متماسكة ومتناسقة بحيث تتشكل من عدد مناسب من المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، حتى تكتمل عملية التنمية. وقد أدى ضعف شبكة المدن والعمران في دول العالم الثالث إلى تخلف التنمية . يتمثل هذا الضعف في انتشار المدن المهيمنة، والتي عادة ما تكون العواصم القومية، مع تهميش المدن المتوسطة والصغرى، مما يعيق عمليات التنمية. ويدل وجود المدينة المهيمنة على عدم التوازن في التنمية الإقليمية وتعثرها. تحتاج التنمية إلى جهود كافة التخصصات حتى تتكلل بالنجاح. وعلى السياسيين والإداريين أن يعلموا أنه سوف لن تكتمل عملية التنمية في أي دولة في ظل ضعف وتصدع الشبكات التي تمت الإشارة إليها، والمتمثلة فيما سُمى البعد المكاني للتنمية.

.....

Prof.....

.....

Abstract

Urbanization may be defined as the movement of people towards urban centers. It is known that development has political, economic, social and the forgotten spatial dimension. Space is the place where development takes place. Space in this context does not only mean location or position, but all what is found on the ground including settlements, transportation and communication networks, as well as other infrastructure. For space to play its full role in the development process all the networks have to be fully integrated. Above all, the settlement network has to be well integrated consisting of a reasonable number of large urban centers, medium-sized cities and small towns in order that the development process will be complete. The fact that the settlement system in developing countries has been less integrated and weak has contributed to underdevelopment. The weakness of the settlement system has given birth to the emergence of primate cities in developing countries. Usually it is the national capitals that develop into megacities leaving medium-sized and smaller towns to stagnate leading thereby to underdevelopment. The situation whereby primate cities became dominant, results in unbalanced regional development. Development requires the efforts of all specializations to succeed. As such all politicians and administrators should be aware that development will not be complete without strengthening the spatial aspects of development.

التحضّر والبعد المكاني للتنمية

المقدمة

أثبتت الدراسات عبر سنين طويلة العلاقة الوطيدة بين عمليات التحضر والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. لذا يمكننا استخدام تركزات السكان في الحواضر للتدليل على تقدم الدول وتأخرها. كلما زادت نسبة سكان المدن كان ذلك مؤشراً للتقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. والدليل على ذلك أن نسبة سكان الحواضر في الدول الصناعية قد زادت على 90٪ في بعض دول غرب أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا، بينما لا تتعدى هذه النسبة في دول العالم الثالث 30٪ ولكن يجب ألا تؤخذ هذه الأرقام بصورة مطلقة بحيث إننا نجد أن هذه النسبة في بعض الدول النفطية في الشرق الأوسط تزيد على 80٪ بالرغم من أنها لا تزال تصنف ضمن مجموعة الدول النامية. فمثل هذه الدول تعاني من تضخم سكانها المتمركزين في الحواضر. عموماً يمكن القول، إنه بمرور الزمن يتحول السكان من الريف إلى المدن على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ففي السودان مثلاً، ارتفعت نسبة سكان المدن من 8٪ في وقت التعداد الأول 1956م إلى حوالي 40٪ في الوقت الراهن. الأمر الذي يدل على تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية. كذلك الحال على مستوي الأقاليم الكبرى في العالم. ففي منطقة الشرق الأوسط زاد سكان المدن بصورة كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية لدرجة أن كثيراً من دول المنطقة تعد متضخمة في القطاعات الحضرية. وتشير الإحصاءات حتى عام 1950م أن منطقة الشرق الأوسط لم توجد بها مدينة مليونية واحدة، بينما وصل عدد المدن المليونية الآن 40 مدينة، منها ما يعرف بالمدن العملاقة Megacities ، مثل القاهرة وطهران واسطنبول، حيث يزيد في كل منها السكان على 10 ملايين نسمة. وقد وصل عدد المدن المليونية على المستوي العالمي حوالي 500 مدينة، منها حوالي 25 مدينة عملاقة. فبينما كانت نسبة سكان المدن في العالم في العام 1800م فقط 2,5٪، أصبح نصف سكان العالم الآن يعيشون داخل المدن. وهنالك ثمة تحولات كبيرة أخرى، فبينما كان معظم سكان المدن يعيشون في الدول الصناعية الكبرى حتى وقت قريب، أصبح

معظم هؤلاء السكان يعيشون في الدول النامية حيث يعيش معظم سكان الأرض. فمن بين سكان الأرض الذين يعيشون في المدن والبالغ عددهم حوالي 3 بلايين نسمة، يسكن 70٪ منهم في الدول النامية، وكذلك الحال بالنسبة للمدن المليونية والعملاقة.

الهجرة من الريف للمدن

بالرغم من التحولات لصالح المدن حتى في الدول النامية، إلا أن القطاعات الحضرية تعاني من مشكلات المدن المهيمنة والتناقضات بين القلب، المتمثلة في المدينة الكبرى، والهوامش، المتمثلة في الريف والمدن المتوسطة والصغرى، الأمر الذي جعل عمليات التنمية متعثرة مقارنة بما يحدث في الدول التي أحرزت تقدماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فالسياسات التنموية في معظم الدول النامية تعد متحيزة للقطاعات الحضرية urban bias مقارنة مع الريف، الأمر الذي جعل سكان الريف ينتظمون في هجرات ذات نبض قوي من الريف للمدن. وقد أدت الهجرة بأعداد كبيرة من الريف للمدن في نشوء مشكلتين في كل من الريف والمدينة. فهجرة الريفيين بأعداد كبيرة نحو المدن الكبرى عمقت من مشكلات هذه المدن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بحث لم تصمد هذه المدن في وجه التيارات البشرية الضخمة المتوجهة إليها، مما كان له آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. فزادت البطالة، مما جعل المهاجرين يعملون في أعمال هامشية، وزادت الأمية والجريمة، وتمددت المساكن العشوائية بصورة أصبحت تهدد الأمن والصحة في هذه المدن. هذا على الرغم من أن بعض القطاعات استفادت من وجود أيد عاملة بأجور زهيدة. أما الريف، فقد الأيدي العاملة الشابة، المدربة وغير المدربة، مما قلل من عمليات الإنتاج الزراعي والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة . فكانت النتيجة تدني الأوضاع في كل الريف والمدينة، فسكان الريف الذين كانوا يقومون بإنتاج غذائهم ويصدرون ما يفيض عن حاجتهم أصبحوا الآن من سكان المدن الذين يحتاجون إلى الغذاء، حتى لو كان ذلك بجلب الغذاء لهم من الخارج، وفي ذلك خسارة كبيرة بالنسبة لتأمين الغذاء محلياً. وأسباب الهجرة من الريف للمدن كثيرة، أهمها أن الريف أصبح طارداً لما يعانيه من ضعف الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والخدمية. وتعدد

أسباب الهجرة من الريف، فبعضها اقتصادي والآخر بيئي أو أمني، مما جعل الريف في الدول النامية قطاعاً طارداً، في حين أصبحت المدينة الكبرى جاذبة للسكان في معادلة غير متكافئة.

المدينة المهيمنة

يقول بعض الباحثين إن وجود مدينة مهيمنة على النظام الحضري يدل على عدم تطور شبكة العمران وهو مؤشر للتخلف في مجالات التنمية، ويقول آخرون أن هذا ليس بصحيح حيث أن بعض الدول المتقدمة توجد بها المدينة المهيمنة، كما هو الحال في بريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية، وليس الأمر قاصراً على الدول النامية فقط. وقد تكون الهيمنة ناتجة عن المركزية السياسية والاقتصادية. وعموماً، يمكن القول إن ظاهرة المدينة المهيمنة تمثل سمة من سمات الدول النامية حيث تنتشر الظاهرة بقوة. بينت بعض الدراسات أن هيمنة المدينة الكبرى على النظام الحضري تأتي من كونها المدينة الأولي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وسكانياً ، بحيث تأتي المدينة الثانية في مرتبة متدنية مقارنة مع المدينة الأولي. كذلك توصلت الدراسات إلى أن مؤشر الهيمنة في الاقتصاديات المتطورة التي تتمتع بعدد من المدن الكبرى يتأرجح بين 0,33 إلى واحد صحيح في حين تكون النتيجة في الدول النامية ما بين 2–3، مما يدل على أقصى درجات التمركز في المدينة المهيمنة. وعند القيام بحساب مؤشر الهيمنة للخرطوم الكبرى كانت النتيجة 2,5 حسب تعداد 1983، ارتفعت إلى 3,8 في تعداد 1993، ثم وصلت إلى 6,5 حسب تقديرات عام 2003، مما يشير إلى أن هيمنة الخرطوم في تصاعد على الرغم من أن الدولة تبنت النظام الفدرالي منذ 1993، ولكن الحقائق على الأرض تشير إلى غير ذلك. وقد دلت التجارب في كثير من الدول أن حدة الهيمنة تتناقص بمرور الزمن في كثير من الدول، غير أن الوضع في السودان يدل على عكس ذلك، كما سبق. وفي هذا إشكالية عدم التوازن في التنمية، الأمر الذى يؤكد على ضرورة الاهتمام بشبكات مراكز العمران وتنميتها في السودان وغيره من الدول النامية.

التحضر والبعد المكاني للتنمية

تمت الاشارة في المقدمة إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات علاقة مباشرة ومتلازمة مع البعد المكاني. بمعني أن القرار بهدف التنمية والتطور هو بالدرجة الأولي قرار سياسي، والهدف هو تطور الأفراد والمجتمعات اقتصادياً واجتماعياً. ولكن التنمية المنشودة لا تتم في فراغ أو معلقة في الهواء، إنما تتم عبر المكان، وكثيراً ما يهمل السياسيون والمخططون البعد المكاني، والذي بدونه لا تتم عمليات التنمية. فمثلاً، عندما يتخذ القرار السياسي بإقامة مشروع ما، عادة يتم التشاور مع مجموعة صغيرة يعتقد أنها صاحبة الشأن في عملية التخطيط والتنمية وغالباً ما يكون هؤلاء من بين الاقتصاديين والمهندسين الذين قد لا يكون لديهم الدراية والخبرة بالأبعاد الكلية لعملية التنمية، ومن ذلك أهمية البعد المكاني. فإذا ما نظرنا إلى مجالس التخطيط في الدول المتقدمة، نجدها تتشكل من كل التخصصات ذات العلاقة بعملية التخطيط والتنمية، ولا يكتفي بتخصصات محدودة كما هو الحال في بعض الدول النامية مثل السودان. وقد كان من جراء هذه النظرة الخاطئة للتخطيط والتنمية في الدول النامية أن تعثرت التنمية، كون الذين أوكلت لديهم عملية التخطيط للتنمية ليست لديهم النظرة الشمولية أو الكلية للتنمية وأبعادها المتعددة والمتشابكة والمتداخلة. ونحسب أن أهمية البعد المكاني للتنمية تكمن في شبكة مراكز العمران التي يجب أن تتشكل من مجموعة مناسبة من المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى. فمراكز العمران بما تمتلكه من كوادر مدربة ومن البنيات والخدمات هي الوحيدة المؤهلة للعب دور بارز في تنمية وتطوير المناطق الريفية. فبينما تمد المناطق الريفية المدن بالأيدي العاملة المدربة وغير المدربة وبالمواد الخام الزراعية وغير الزراعية، تمد المدن الأرياف بالسلع والخدمات والتقنيات في المجالات الزراعية والصناعية. بمعنى أن العلاقة بين المدينة والريف ذات اتجاهين، بحيث يفيد الريف المدينة والمدينة الريف، فهما وجهان لعملة واحدة والعلاقة بينهما قديماً وحديثاً علاقة تفاعلية تكاملية سرمدية لمصلحة الطرفين. لذا كان من اللازم أن تهتم الجهات المعنية بتطوير شبكة المدن ومراكز العمران بحيث تكون هذه الشبكة متماسكة ومتناسقة وقادرة على توصيل فوائد التنمية إلى كل المستويات، المحلية والإقليمية والوطنية. وهذا

يعني أن تشتمل شبكة العمران في كل دولة على مجموعة مناسبة من المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، تتميز جميعها بقواعد اقتصادية وخدمية متطورة تساعدها في تطوير المناطق المحيطة بها. هذه الشبكة لمراكز العمران لا توجد بنفس المستوي في جميع الدول من حيث التماسك. فنجدها متماسكة في حالة الدول المتقدمة اقتصادياً، مثل الولايات المتحدة حيث نجد مجموعات مناسبة من المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى (الشكل 1):

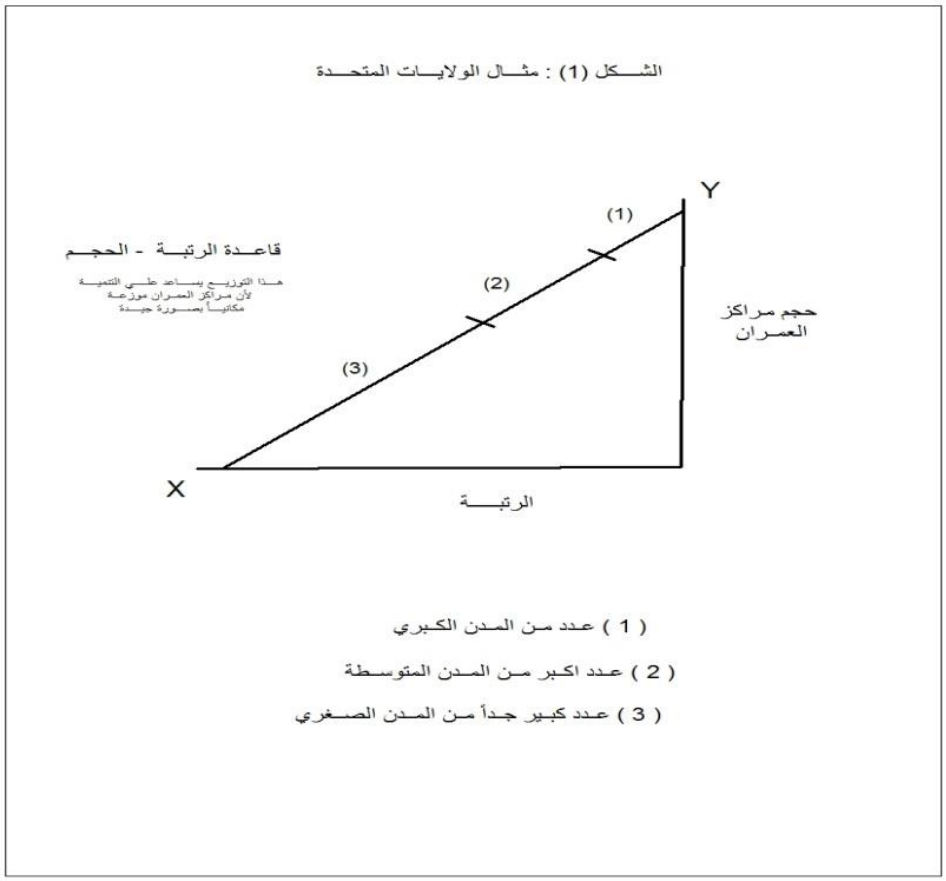

أما الوضع في معظم الدول النامية، ففيه اعوجاج بحيث توجد مدينة واحدة مهيمنة على النظام الحضري وتستحوذ على معظم الاستثمارات والاهتمام، مما يجعلها تنمو على حساب المدن المتوسطة والصغرى، مما يعيق عمليات التنمية على المستويات المحلية والإقليمية، مما ينشأ عنه عدم التوازن في تنمية الأقاليم الأخرى (الشكل 2):

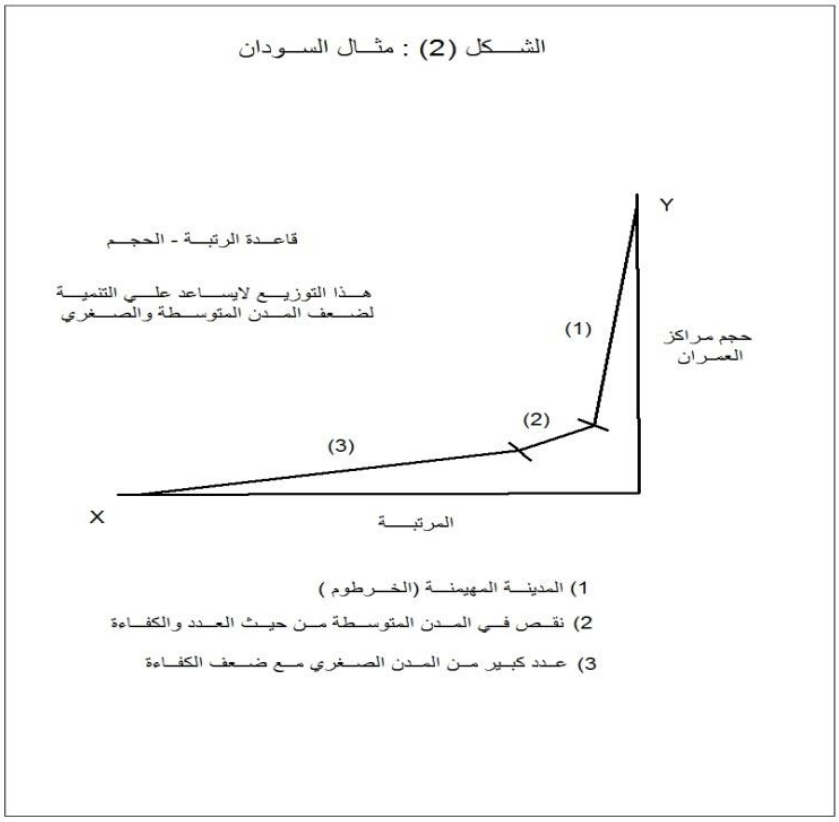

لهذا كان من اللازم على الجهات المعنية في الدول أن تسعى لتطوير المدن المتوسطة والصغرى بالطريقة التي تجعلها فاعلة في عملية التنمية والتطوير. وحالة المدينة المهيمنة تكاد تكون منتشرة في معظم الدول النامية. وهذا يعني في حالة النقص في عدد المدن المتوسطة والصغرى أن تقوم الجهات ذات الاختصاص بزيادة هذه المدن حتى ولو أدى ذلك إلى بناء مدن جديدة. هذا مع الاهتمام بمد هذه المدن بالمرافق والبنيات اللازمة والداعمة لعمليات التنمية والتطور. وكما يكون النقص في عدد المدن المتوسطة كماً ونوعاً، كما في السودان، قد يكون

النقص في عدد المدن الصغرى في بعض الدول، مثل أستراليا، وفي كلا الحالتين تتعثر عمليات التنمية، وذلك لوجود خلل في شبكة مراكز العمران (الشكل 3):

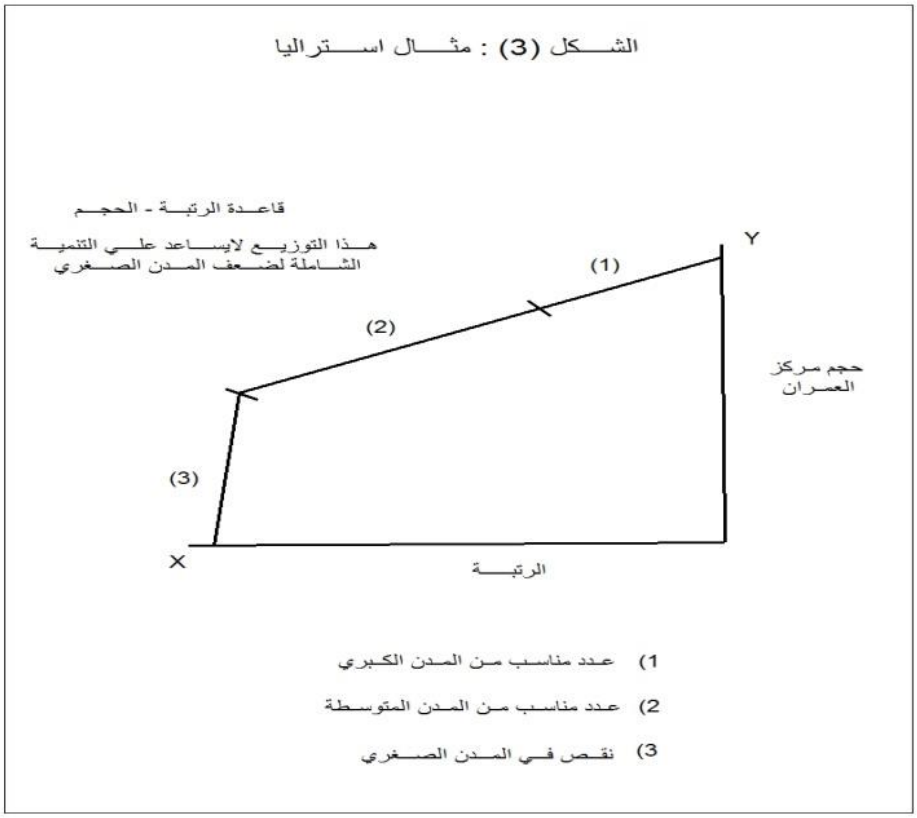

يتبين لنا مما سبق أهمية البعد المكاني للتنمية المتمثل في شبكة مراكز العمران وما يميزها من تماسك ويعتريها من تصدع وضعف. بهذا يصبح الاهتمام بشبكة مراكز العمران وتنميتها وتطورها ركناً أساسياً وبعداً لا يمكن إهماله في عمليات التنمية على كافة الصعد والمستويات. وقد كان لإهمال البعد المكاني للتنمية آثاره السلبية في معظم الدول النامية، وذلك بعدم إعطاء الأولوية لتطوير شبكات مراكز العمران، الوعاء الذي من خلاله تتم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخلاصة

يمثل المكان والعلاقات المكانية البعد الأساسي للتنمية، وبدونه تكون التنمية معلقة في الهواء يعتريها الضعف والنقص. وقد اهتمت الدراسة بمراكز العمران بحكم أنها تمثل الوعاء الذي من خلاله تتم التنمية وجميع مناشط الإنسان. وقد طالبنا الرب في محكم التنزيل بإعمار الأرض، حيث يقول سبحانه : { ... هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ...} هود 61. وإعمار الأرض هو ضد إفسادها: { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ...} الأعراف 56.

ويشمل الإعمار كل بصمات الإنسان على الأرض، من مدن وقرى وهجر وشبكات وبنيات ومرافق ومزارع ومصانع إلى غير ذلك. وقد اتضح من خلال هذا المقال القصير الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز العمران في التنمية إذا ما لقيت الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين في الدول النامية. والمطلوب من المسؤولين عن التنمية في السودان أن يشركوا المهتمين بالمكان والعلاقات المكانية كممثلين للبعد المكاني للتنمية، حتى تتحقق النظرة الكلية للتنمية لمصلحة البلاد والعباد.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

1. البشرى ، السيد (2006م) : **دراسات في جغرافية العمران** ، دار النشر بجامعة الخرطوم.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. El-Bushra, E-S. (1989) : **The Urban Crisis and Rural-Urban Migration in Sudan**, in Potter, R.B. and Unwin, T.(eds): The Geography of Urban-Rural Interaction in Developing Countries, R outledge, London : 109-140.

2. El-Bushra, E-S. (2006) : **Urbanization, Urban Growth and Change in the Middle East,** Bulletin of the Egyptian Geographical Society, Vol. 79: 1-15.

3. Mabogunje, A.L. (1980) : **The Development Process: A Spatial Perspective**, Hutchinson, London >

4. V I K , A., (2006) : **Higher education and gats**. Enschede . Nether land.